إعادة انتخاب الرئيس القبرصي أناستاسيادس لولاية ثانية

أنقرة ـ كونا: فاز الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس امس في الجولة الأخيرة للانتخابات الرئاسية بعد حصوله على نسبة 55,99٪ من الأصوات مقابل نسبة 44,01٪ لمنافسه المرشح المستقل ستافروس مالاس. وقالت وكالة الأنباء القبرصية إن نسبة مشاركة الناخبين في عملية الاقتراع لانتخاب الرئيس الثامن لقبرص بلغت 73٪من اجمالي 550876 ناخبا يحق لهم المشاركة في التصويت. وتوجه الناخبون القبارصة في وقت سابق امس الى مراكز الاقتراع في داخل قبرص وخارجها لانتخاب رئيس يتولى إدارة البلاد للفترة ما بين عامي 2018 و2023 في إعادة للجولة الأولى التي جرت الأحد الماضي، حيث لم يحصل أي مرشح من المتنافسين التسعة فيها على نسبة أكثر من 50٪. وسيقام حفل تنصيب أناستاسيادس رئيسا للبلاد في جلسة استثنائية بمجلس النواب القبرصي في 28 فبراير الجاري.

الجيش الإسرائيلي يحذّر من تدهور «غير مسبوق» في غزة

منظمة التحرير تبدأ إجراءات فك الارتباط مع إسرائيل.. ودعوات للتصعيد

عواصم ـ وكالات: طالبت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الحكومة بالبدء في إعداد الخطط والمشاريع لفك الارتباط مع سلطات الاحتلال على مختلف المستويات السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية.

وقالت اللجنة، في بيان عقب اجتماع بمقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله برئاسة محمود عباس، انها قررت تحديد العلاقات الأمنية مع الجانب الإسرائيلي والتحرر من قيود اتفاق باريس الاقتصادي بما يلبي متطلبات النهوض بالاقتصاد الوطني والتحرر من تبعات الربط القسري مع الاقتصاد الاسرائيلي ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والإسلامية والصديقة.

وقررت تشكيل لجنة عليا لتنفيذ قرارات المجلس المركزي بما يشمل تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود عام 1967 وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية.

وأكدت اللجنة على أهمية الذهاب الفوري إلى مجلس الأمن الدولي من أجل الاعتراف بفلسطين كاملة العضوية، وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة «الڤيتو» الأميركي، وأيضا التوجه للمحكمة الجنائية الدولية من أجل إحالة الملفات إليها بما فيها ملف الاستعمار والاستيطان والحرب العدوانية على الشعب في قطاع غزة وملف الأسرى والمعتقلين وما يقوم به جيش الاحتلال من تصفيات ميدانية واعتقالات جماعية وتطهير عرقي وكل ذلك من جرائم حسب القانون الدولي.

ونوهت اللجنة في بيانها أن الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن لم تعد قائمة بما انطوت عليه من التزامات نتيجة تنكر الحكومة الاسرائيلية لما ترتب عليها من التزامات.

من جانب آخر، دعت القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية في رام الله والبيرة إلى اعتبار الثلاثاء والجمعة المقبلين يومين للتصعيد الميداني والشعبي، تنديدا بقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن القدس، والذي يدخل أسبوعه العاشر، وكذلك ردا على جرائم الاحتلال ومستوطنيه بحق الفلسطينيين.

في غضون ذلك، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو امس ان حكومته ليست معنية بخوض أي حرب، رغم حالة التوتر الأمني القائمة. وأضاف نتنياهو «نخوض أي حرب ولا نسعى إليها، لكننا سنفعل كل شيء للدفاع عن أنفسنا».

وكان جيش الاحتلال قدم لنتنياهو مساء اول من امس «تقييما أمنيا خطيرا» لصورة الوضع الحالي في غزة.

وذكرت القناة الإسرائيلية العاشرة أن «الجيش حذر من تدهور خطير وغير مسبوق في الوضع بغزة»، مشيرا إلى أن هناك حالة انهيار اقتصادي وإنساني.

وقال جيش الاحتلال في تقييمه ان «الوضع في غزة يزداد سوءا ويزيد كثيرا من فرص المواجهة العسكرية، رغم أن حركة حماس ليست لديها مصلحة في جولة جديدة».

من جهة أخرى، أعلن نتنياهو موافقة حكومته على اضفاء صفة قانونية على بؤرة استيطانية عشوائية قرب نابلس في شمال الضفة الغربية بعد مقتل حاخام كان يعيش فيها.

جاء ذلك فيما اكد رئيس بلدية غزة نزار حجازي من ان المدينة تعاني من ضعف الموارد وتقليص المعونات الخارجية، بشكل يهدد بتدهور مستوى خدماتها. وقال حجازي، خلال مؤتمر عقده أمس «نعاني من توقف الكثير من المنح والمساعدات خاصة تلك التي تمس الخدمات الأساسية سيما الوقود، وتشغيل عمال النظافة، والصيانة، والمنح التشغيلية». في السياق ذاته، قالت وزارة الصحة الفلسطينية ان 3 مستشفيات و10 مراكز صحية أساسية توقفت مولداتها الكهربائية عن العمل في غزة، بسبب نفاد الوقود. من جهة اخرى، شارك مئات الأطفال الفلسطينيين في غزة، في وقفة، احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية بالقطاع. ورفع المشاركون في الوقفة التي نظمها تجمع المؤسسات الخيرية في ساحة السرايا بمدينة غزة، لافتات كتب على بعضها: أنقذوا غزة، وارفعوا الحصار.

أطفال فلسطينيون يلوحون بالأعلام الوطنية في وجه جنود الاحتلال في احد شوارع الخليل أمس (أ.ف.ب)

توقف المولدات الكهربائية في مستشفيات غزة

النرويج ترشح حركة «مقاطعة إسرائيل» لجائزة نوبل للسلام

عواصم ـ وكالات: رشح أعضاء في البرلمان النرويجي حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها المعروف اختصارا بـ «BDS» رسميا للحصول على جائزة نوبل للسلام.

وثمن البرلمانيون دور الحركة في النضال السلمي والفعال من أجل حقوق الشعب الفلسطيني.

وأعرب النائب النرويجي، المبادر للترشيح بجرنار موكسنيز في رسالة للصحافة، عن فخره بهذا الترشيح، قائلا «بصفتي عضو برلمان نرويجيا، فإنني أفخر باستخدام سلطتي كمسؤول منتخب لترشيح حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) من أجل الحقوق الفلسطينية للحصول على جائزة نوبل للسلام. إن ترشيح الحركة لهذه الجائزة يتماشى تماما مع المبادئ العزيزة جدا علي وعلى حزبي».

وأعربت اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة على لسان أحد مؤسسي حركة «BDS» عمر البرغوثي، عن امتنانها للبرلمانيين النرويجيين لهذه الخطوة الشجاعة والمشجعة.

وقال البرغوثي «إذا فازت حركة المقاطعة بالجائزة فستمحو بعض العار الذي لحق باسم الجائزة على مدى سنوات جراء منحها لمجرمي حرب مثل إسحق رابين وشمعون بيريز ومناحيم بيغن وهنري كيسنغر وغيرهم. وربما تميل الكفة قليلا باتجاه من استحقوا فعلا هذا التشريف مثل مارتن لوثر كنغ وأطر المجتمع المدني التونسي والمطران ديزموند توتو والقائدة الإيرلندية ميريد ماغوير وغيرهم».

الحرس الثوري يهدد باستهداف حاملات الطائرات الأميركية بدقة

الرئاسة الإيرانية «تنتصر» لاحتجاجات النساء ضد الحجاب

عواصم ـ وكالات: تعليقا على تزايد احتجاجات النساء الايرانيات ضد فرض الدولة لارتداء الحجاب واعتقال عشرات منهن، قال تقرير للمكتب الرئاسي في إيران ان الأغلبية تعتقد أن النساء يجب أن يقررن بأنفسهن ما إذا كن راغبات في ارتداء الحجاب أم لا ـ وليس الدولة الإسلامية.

وأضاف التقرير الذي نشرته وكالة «إسنا» الإيرانية للأنباء مساء امس الأول إن الإجراءات المتطرفة التي اتخذتها شرطة الأخلاق في إيران كالقبض على «النساء اللائي لا يرتدين زيا إسلاميا» وفرض الغرامات المالية على المخالفات لم تجد نفعا، مشددا على أن هناك تزايدا في أعداد الإيرانيين الرافضين لإجبار النساء على ارتداء الحجاب في البلاد.

ويرى المراقبون ان نشر التقرير الذي صدر عن المركز الاستراتيجي بمكتب الرئاسة الإيرانية يعد «انتصارا» كبيرا للاحتجاجات التي قامت بها النساء ضد الحجاب في طهران ومدن إيرانية أخرى.

وعلق التقرير على ازدياد عدد النساء المطالبات بإلغاء قانون ارتداء الحجاب منذ ديسمبر الماضي قائلا: ان تزايد مقاومة قانون ارتداء الحجاب يعتبر مثيرا لقلق الدولة الإسلامية في إيران.

وفي سياق السجال المستمر بين طهران وواشنطن، أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن السياسة الأميركية النووية العسكرية تجعل البشرية أقرب إلى «الفناء».

وكتب ظريف، في رسالة نشرها على تويتر ليل امس الأول ردا على إعلان الولايات المتحدة الجمعة أنها تخطط لاقتناء اسلحة نووية جديدة ضعيفة القوة بذريعة أن روسيا تجدد ترسانتها من هذه الأسلحة مغردا: ان هذه السياسة الأميركية «تعكس الاعتماد المتزايد على السلاح النووي في انتهاك لمعاهدة حظر الانتشار النووي، ما يعجل بفناء البشرية».

وأضاف أن «إصرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب على قتل» الاتفاق النووي بين إيران والقوى العظمى المبرم في صيف 2015، «ينبع من التهور الخطير نفسه»، في اشارة الى الاتفاق الذي وقع في يوليو 2015 بين المجتمع الدولي وايران حول البرنامج النووي.

ويهدد ترامب بالانسحاب من هذا الاتفاق في حين يؤكد المدافعون عنه لاسيما الأوروبيين انه السبيل الأمثل للحؤول دون امتلاك إيران السلاح النووي.

بدوره، أعرب الرئيس الإيراني حسن روحاني عن اعتقاده بأن الخطة الأميركية الرامية لتصنيع نوعيات أسلحة نووية جديدة

أكثر مرونة وذات قوة تفجيرية أقل، تضعف الأمل في تحقيق السلام العالمي.

وتساءل روحاني امس قائلا: «كيف يمكن للمرء التحدث عن سلام عالمي ويعرب عن الأمل فيه، ولكن يمكنه في الوقت ذاته التحدث عن أسلحة نووية جديدة وتهديد المنافس الرئيسي (روسيا) بذلك أيضا، ان الأميركيين يهددون الروس دون خجل بسلاح نووي جديد».

وأشار روحاني إلى أنه قبل تولي الرئيس الأميركي دونالد ترامب كان الخطاب دائما عن تحقيق سلام عالمي دون أسلحة دمار شامل، ولكنه أشار إلى أن الخطاب الآن هو عبارة عن تهديدات فحسب.

وأضاف أنه على الرغم من أن إيران لن تعمل مطلقا على برنامج لأسلحة الدمار الشامل، إلا أنها ستقوم في هذه المرحلة بكل شيء من أجل الدفاع عن البلد والشعب.

وفي سياق ذي صلة، أكد العميد حسين سلامي نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني أن الصواريخ الباليستية الإيرانية قادرة على استهداف حاملات الطائرات الأميركية بدقة في أي مواجهة محتملة.

ونقلت وكالة «مهر» الإيرانية امس عنه القول في مقابلة تلفزيونية: «درسنا جميع نقاط قوة جبهة الاستكبار، وقدرنا بشكل دقيق نقاط قوة وضعف العدو، ولدينا معرفة بجميع قدرات أميركا الجوية والبحرية»، وشدد على أن «إيران تعتبر الخيار العسكري حقيقة قائمة سواء أعلن العدو ذلك أو أخفاه». وأوضح أنه «تمت زيادة دقة الصواريخ الباليستية الإيرانية لاستهداف حاملات الطائرات الأميركية في أي مواجهة محتملة قبل أن تدخل ساحة المعركة».

وحول التواجد الإيراني في العراق وسورية، قال سلامي: «نحن والدول الإسلامية في سفينة واحدة وأمننا مرتبط ببعضنا البعض، وعندما نوسع نطاق الجبهة نشتت إمكانيات العدو وبالتالي إضعافه».

وقال: «في الوقت الحاضر، يشكل الجيشان السوري والعراقي العمق الاستراتيجي لنا... والاقتراب من العدو هو أفضل استراتيجية، وهذه قاعدتنا الأساسية في الساحات الخارجية».

صورة ارشيفية للرئيس الإيراني حسن روحاني

«رايتس ووتش»: بغداد هجّرت مئات الأسر للاشتباه في انتماء أقارب لهم إلى «داعش»

سجال جديد في العراق.. يرفع شعار «من أين لك هذا؟»

عواصم ـ وكالات: أعلن برلمانيون عراقيون امس الأول عن مناقشة قانون جديد عنوانه «من أين لك هذا» لمحاربة الفساد والبت في الشبهات التي تدور حول سرقة المال العام، لكن الأمر يواجه حملة من نواب ومسؤولين حكوميين لعرقلته.

وسيعيد القانون في حال إقراره من قبل المؤسسة التشريعية إلى خزينة الحكومة العراقية مبالغ كبيرة تقدر بمئات مليارات الدولارات.

وعلى الرغم من أن القانون لايزال محل بحث في البرلمان العراقي، فإن تطبيقه بحسب السلطات يهدد بفضح ملفات الفساد بين النواب والمسؤولين العراقيين، وهو ما يفسر الحملة الساعية لوقفه.

وبحسب مسودة القانون فإنه سينطبق على الموظفين من درجة مدير عام، وسيعتبر الأرصدة الشخصية لهؤلاء محل شبهات إذا كانت لا تتناسب مع ما يتقاضاه المسؤول أو الموظف.

كما يحتم القانون على المسؤولين في الدرجات العليا تقديم كشف الذمة المالية بشكل واضح، ويعاقب من يتخلف عن تقديم هذا الكشف بوقف راتبه.

يذكر أن مراقبين يرجحون أن تعيد هذه القوانين في حال إقرارها وتطبيقها إلى خزينة العراق نحو 500 مليار دولار، تقول الحكومة العراقية إنها في أمس الحاجة لها لإعادة إعمار العراق بعد القضاء على داعش.

الى ذلك، اتهمت منظمة «هيومن رايتس ووتش» امس السلطات العراقية بإجبار ما لا يقل عن 235 أسرة على النزوح عن منازلها، للاشتباه في انتماء أقارب لهم لتنظيم داعش.

وقالت، نقلا عن مسؤولين وعاملين في إدارة المخيمات و3 منظمات دولية على الأقل، إنه في أوائل يناير الماضي «أجبرت السلطات العراقية 235 أسرة على الأقل، يشتبه في أن أقاربهم أشخاص ينتمون إلى داعش، على النزوح» وأن أغلبهم أجبروا «على الذهاب إلى مخيم داقوق في محافظة كركوك، بينما نقل عدد أقل منهم إلى مخيمين آخرين في المنطقة».

وأضافت أنه «بينما كانت الأسر تهجر، دمرت مجموعات من قوات الحشد الشعبي منازلهم وأجبرت الأهل على ترك أطفالهم وسرقة ماشية بعض الأسر، كما قامت بضرب ثلاثة رجال على الأقل».

ونقل تقرير المنظمة عن لما فقيه، نائبة قسم الشرق الأوسط بالمنظمة، القول: «كيف يمكن للعراق الادعاء بأنه طوى الصفحة وأنه يدعم المصالحة بينما تقوم قواته بعقاب جماعي للمدنيين؟ لا يمكن أن يؤدي تواطؤ الحكومة في تعميق انقسام المجتمع العراقي إلى أي نتيجة إيجابية».

وشددت المنظمة على أن «احد المعايير الدولية الأساسية أن تقع عقوبة الجرائم على مرتكبيها فقط، بعد محاكمة عادلة تحدد الذنب الشخصي.

أما فرض عقاب جماعي على الأسر أو القرى أو المجتمعات المحلية فمحظور كليا وقد يشكل جريمة، خاصة إذا أدى إلى نزوح جماعي».

كما أكدت أن «قانون الحرب يحظر تهجير المدنيين قسريا، إلا في حالات محدودة إذا كان التهجير ضروريا لحماية المدنيين أو لضرورات عسكرية، فقط لغاية فترة الحاجة لذلك».

وحثت المنظمة السلطات العراقية على «اتخاذ خطوات فورا للتحقيق في جرائم الحرب المزعومة هذه ومزاعم أخرى عن هدم ونهب وتدمير ممتلكات المدنيين».

تشكيل الحكومة الألمانية.. في ربع الساعة الأخير

برلين ـ وكالات: بدأ المحافظون والديمقراطيون الاشتراكيون في ألمانيا أمس الجولة الأخيرة من المحادثات الهادفة لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة.

وأفاد راديو هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) ببدء الاجتماع بين زعيمة حزب (الاتحاد الديموقراطي المسيحي) المستشارة أنجيلا ميركل وزعيم الحزب «الديموقراطي الاشتراكي» مارتن شولتز في العاصمة برلين، مشيرا إلى ان المسؤولين أوضحا أن مدة التوصل إلى اتفاق مازالت غير معروفة.

وقالت ميركل إنه على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه خلال المحادثات إلا أن هناك عدة نقاط مهمة يجب مناقشتها وتوضيحها.

وتابعت قبل أن تتوجه للمفاوضات «لا يمكن الآن تحديد كم من الوقت ستستغرق ـ كان هناك عمل تمهيدي جيد أمس الأول لكن مازالت هناك قضايا مهمة يتعين حلها»، وأضافت: «أدخل هذه المحادثات بنوايا طيبة لكنني أتوقع أن نواجه مفاوضات صعبة».

فيما قال شولتز إن هدفه هو تشكيل حكومة مستقرة، وأضاف أن الطرفين تقاربا على صعيد العديد من القضايا في الأيام الماضية لكنهما مازالا على خلاف بشأن الإيجارات وطلب حزبه إلغاء عقود العمل محددة المدة ودعوته لتطبيق نظام تأمين صحي واحد للجميع بدلا من نظام الرعاية الصحية المزدوج. يشار إلى نقاط الخلاف الحالية بين الجانبين هي الهجرة والتأمين الصحي وقانون العمل، وفي حال فشلت المحادثات ستضطر ميركل إلى الاختيار بين تشكيل حكومتها الرابعة دون أغلبية أو القبول بتنظيم انتخابات جديدة قد يستفيد منها اليمين المتطرف، ولم تعرف ألمانيا هذين الخيارين منذ الحرب العالمية الثانية.

وتجري المحادثات في ظل تململ في صفوف الألمان الذين يقول 71٪ منهم انهم لا يفهمون لماذا يتأخر تشكيل الحكومة كل هذا الوقت، وفق استطلاع أجرته قناة التلفزيون الألمانية العامة (ايه ار ديه).